مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

أثر العوامل البشرية في تدهور الزراعة المصرية أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة (٨٥٧- ٩٢٣هـ) (١٤٥٣- ١٥١٧م): دراسة في الجغرافيا التاريخية

د. إيمان عيد عبدالحميد عبدالحى

مدرس الجغرافيا التاريخية – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية – جامعة عين شمس

DOI: 10.21608/qarts.2023.179216.1566

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد (٥٥) أبريل ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

أثر العوامل البشرية في تدهور الزراعة المصرية أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة (٨٥٧- ٩٢٣هـ) (١٤٥٣- ١٥١٧م): دراسة في الجغرافيا التاريخية

الملخص:

كانت الزراعة ولا تزال فى مقدمة أوجه النشاط الاقتصادى لمصر عبر التاريخ، ولقد شاهد النشاط الزراعى فى مصر آواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة الكثير من التغيرات المتلاحقة التى ألقت بظلالها على الأحوال الاقتصادية كلها.

وتسعى الدراسة إلى رصد التغيرات البشرية المؤثرة فى النشاط الزراعي أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة والتى منها إنهيار نظام الاقطاع الحربي، تدهور نظام الرى، المظالم المالية، مخاطر العربان على النشاط الزراعي وخامسا تدهور الانتاج الزراعي.

هكذا عانت الزراعة فى مصر من تدهور كبير بفعل مجموعة العوامل السابقة.

الكلمات المفتاحية: الزراعة ، المماليك الجراكسة، المظالم المالية

مقدمة.

شُغل حكام مصر منذ القدم بقضية الزراعة والفيضان، ولم لا والزراعة تمثل العمود الفقرى للنشاط الاقتصادى لمصر، حيث اعتمدت مصر عبر تاريخها اعتمادا كليًا على الزراعة التى ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالنيل، وما تفرع منه من خلجان وترع، ولم لا والنيل يتميز عن غيره من الأنهار بانتظامه الرتيب، وإيقاعه المنتظم الذى جعل العيش فى كنفه آمنًا والتنبؤ بأحواله سهلاً ميسورًا، وبناء تقويم يبدأ عندما يفيض تحدد فيه الفصول والشهور والسنوات ممكنًا.

موضوع الدراسة.

كانت الزراعة ولا تزال فى مقدمة أوجه النشاط الاقتصادى لمصر، حيث إنها تعد العامل الأساسى فى ازدهارها حتى أنها لا زالت تلعب دورا حيويا فى تجارتها وصناعتها حتى اليوم. ولقد شاهد النشاط الزراعي في مصر أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة الكثير من التغيرات المتلاحقة، التي ألقت بظلالها على الأحوال الاقتصادية برمتها. فعلى مر العصور، كانت الزراعة، جوهر قوة مصر الاقتصادية ورخائها وتفوقها وبالتالي ظلت الأوضاع الاقتصادية في مصر مرهونة بمدى استقرار النشاط الزراعي؛ وهو القطاع الذي تعرض لهزات عنيفة أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة. وتسعى الدراسة إلى رصد العوامل البشرية المؤثرة في النشاط الزراعي أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة المماليك(٨٥٧- ٩٢٣هـ) (١٤٥٣- ١٥١٧م).

مناهج الدراسة

قامت الدراسة على استقصاء المادة الجغرافية من مصادرها متتبعة الترتيب التاريخى، ثم تحليلها وإعادة صياغتها جغرافيًا بهدف التعرف على أثر العوامل البشرية

في تدهور الزراعة المصرية أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة (٨٥٧- ٩٢٣هـ) (١٤٥٣- ١٥١٧م)

ولقد اتبع فى هذه الدراسة المنهج التاريخي الذي يهتم بدراسة تاريخ الظاهرة وبُعدها الزمني خلال عصر سلاطين المماليك الجراكسة، هذا بالاضافة للمنهج التحليلي الذي يرصد على أثر العوامل البشرية في تدهور الزراعة المصرية أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة ، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي وذلك من أجل تشكيل الهيكل العام للدراسة في ظل ندرة المادة العلمية وتفرقها في شذرات دقيقة.

الدراسات السابقة

ليس هناك من دراسات سابقة تعرضت لأثر العوامل البشرية في تدهور الزراعة المصرية أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة، إلا أن هناك عدد من الدراسات التى أمكن الاستفادة منها فى استكمال معالجة هذه الدراسة، نذكر منها :

- **دراسة عبد العال عبدالمنعم الشامي**، مصر عند الجغرافيين العرب، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة ، ١٩٧٣.
- **جابر سلامة المصرى**، الزراعة فى مصر فى عهد الأيوبيين والمماليك، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٤.
- **دراسة عبد العال عبدالمنعم الشامي**، نظم الرى والزراعة في مصر في الكتابات العربية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت،١٩٨٨.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الغاية من أية دراسة في الجغرافيا التاريخية، وهى رسم صورة للجغرافيا خلال فترة ماضية، لأن الحاضر يكتسب قيمة

وأصالة بالرجوع إلى الماضى، لهذا جاءت هذه المحاولة لرصد أثر العوامل البشرية في تدهور الزراعة المصرية أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة (٨٥٧- ٩٢٣هـ) (١٤٥٣- ١٥١٧م) ومعروف تاريخيًا أن فترة حكم سلاطين المماليك تمتد من (٩٢٣:٦٤٨هـ/١٥١٧:١٢٦٠م) وعليه يتضح أن هذه الفترة قد امتدت لأكثر من قرنين ونصف من الزمان شهدت مصر خلالها ازدهارًا واضمحلالاً في بعض أمورها والعكس في أمور أخرى.

وكانت الزراعة المصرية من ضمن الأمور التي كانت تتأرجح فيما بين الازدهار في بعض الأوقات والاضمحلال في أوقات أخرى وسوف يتم من خلال هذه الأوراق عرض لأثر العوامل البشرية في تدهور الزراعة المصرية أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة (٨٥٧- ٩٢٣هـ) (١٤٥٣- ١٥١٧م).

وتسعى الدراسة إلى رصد العوامل البشرية المؤثرة في النشاط الزراعي أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة، والتي منها :

أولاً : انهيار نظام الإقطاع الحربي.

لقد برهن نظام الإقطاع الحربي، الذي عرفته مصر، منذ عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي (٥٦٧-٥٨٩هـ/١١٧١- ١١٩٢م)، على أنه أحد أهم الموارد المالية للدولة، والذي مكن الأيوبيين، ومن بعدهم المماليك من دحر الصليبيين والمغول(حسنين ربيع،١٩٩٤،ص٢٦) لكن بمرور الوقت تبدلت الأحوال، إذ دب الضعف في أوصال النظام الإقطاعي، لدرجة أن الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك الجراكسة، قد شاهد انهيار نظام الإقطاع الحربي، الذي لجأت الدولة على أثره إلى إقطاع الضرائب

والمكوس. ومع هذا ظل النظام الإقطاعي وثيق الصلة بالأراضي الزراعية، التي أُقطع معظمها للأمراء والأجناد مقابل خدماتهم الحربية. ومن ثمَّ، كان لانهيار نظام الإقطاع الحربي آثاره السلبية الوخيمة على النشاط الزراعي برمته، والتي زاد من وقعها قيام العلاقة الإقطاعية على أساس انتفاع صاحب الإقطاع بالأرض الزراعية دون أن يكون له حق ملكية رقبتها(ابراهيم على طرخان،١٩٦٨،ص٢٦٥) ومن هذا المنطلق فإن اهتمام الأخير بتحسين أحوال إقطاعه، وزيادة إنتاجه، على المدى الطويل، كان شبه معدوم. إذ إن أي ثمرة لذلك العمل لن يجنيها سوى من سيخلفه في الانتفاع بإقطاعه. وهو ما يفسر العلاقة الطردية بين النظام الإقطاعي، وتدهور الإنتاج الزراعي، كلما تقدم العمر بسلطة المماليك.

يضاف إلى ذلك أن توزيع الإقطاع الواحد في عدة جهات، كان له آثاره السلبية على إدارة الإقطاعات، وإهمال شئونها، وكانت هذه السلبيات أكثر وضوحاً في الإقطاعات الكبيرة؛ حيث تناثرت أراضي الإقطاع الواحد، عبر جهات الديار المصرية بالوجهين البحري والقبلي. فمن بين ١٦١٧ ناحية أحصاها ابن الجيعان بالوجه البحري، كان يجري منها في إقطاعات الدواوين السلطانية على اختلافها ١٣٤ ناحية، موزعة في عشرة أقاليم. كما كان لهذه الدواوين حصص في ٣٢ ناحية موزعة في ثمانية أقاليم. ومن بين ٦٧٥ ناحية أحصاها ابن الجيعان بالوجه القبلي، كان يجري منها ١٨٧ ناحية في إقطاعات الدواوين السلطانية، موزعة على كافة أقاليم الصعيد. وإن كان معظمها في الأعمال الجيزية والمنفلوطية. علاوة على حصص في ١٩ ناحية، موزعة في ستة أقاليم(ابن الجيعان،١٩٧٤، ص١٨٤،١٤٧،٥).

كذلك كان الحال بالنسبة لإقطاعات الأمراء، الذين أُقطعوا نواحٍ كثيرة المتحصل... على قدر درجاتهم" (القلقشندي ، ١٩٦٣ , ج٣, ص٤٥٧) تراوحت

أعدادها بين ناحية وإحدى وعشرين ناحية للأمير الواحد، علاوة على ما كان لبعضهم من حصص في نواحٍ أخرى، تشاركوا فيها مع بعضهم البعض. ومن بين هؤلاء الأمراء رصد لنا ابن الجيعان في العقد الأول من عهد السلطان قايتباي (٨٧٢-٩٠١هـ/١٤٦٨-١٤٩٦م) اثنى عشر أميراً، ممن كانوا يستأثرون بأكبر الإقطاعات الموزعة عبر الوجهين البحري والقبلي.

وإذا تناولنا الأمثلة على ذلك فسنجد أن إقطاع يشبك من مهدى الدوادار الكبير، كان يشتمل على ١٧ ناحية موزعة كالآتي: ناحية بكل من القليوبية والغربية، واثنتان بكل من الأعمال السيوطية والأخميمية، وتسع نواحٍ بالأعمال القوصية، علاوة على ثغرى أسوان وعيذاب. أضف إلى ذلك ما كان له من حصص في أربع نواحٍ أخرى، إحداها بالدقهلية، والثلاث الأخريات بالأعمال القوصية(ابن الجيعان، ١٩٧٤, ص ١٣: ١٩٥).

ولم تكن كافة إقطاعات الأمراء بهذا الحجم الكبير، وإنما وجدت إقطاعات أصغر بحسب مراتب الأمراء، تراوحت ما بين ناحية وست نواحٍ. فيما اشتمل إقطاع المماليك السلطانية على ناحية واحدة لكل اثنين فصاعداً. وربما انفرد الواحد منهم بالناحية. هذا فيما كان أجناد الحلقة[١] أقل حظا؛ إذ اشترك العديد منهم في الناحية الواحدة.

[١])أجناد الحقلة, هي إحدى فرق الجيش المملوكي, التي يرجع أصلها إلى عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي, وقد تشكلت في معظمها من أولاد السلاطين والأمراء, الذين عرفوا بأولاد الناس, ويبدوا أن تسمية هذه الفرقة بأجناد الحلقة, قد نشأ من التفافهم حول السلاطين للقيام بحمايتهم, وإن كان هناك اعتقاد أخر بأن هذا المسمى قد اشتق من أسلوب هذه الفرقة في القتال؛ إذ كانت تقاتل العدو في شكل حلقة تحيط به, انظر :

Ayalon, 1953, pp. 448.

وكانت محصلة تناثر الإقطاع الواحد في عدة أقاليم، ان كثيراً من أرباب الإقطاعات، خاصة الكبيرة منها، لم يفكروا قط في الإقامة في إقطاعاتهم، للعناية بها والعمل على زيادة إنتاجها. وليس أدل على ذلك من أن الأمير أبرك – الذي أُعيد إلى نيابة حلب في رمضان ٩١٣هـ/يناير – فبراير ١٥٠٨م- كان يتلقى خراج إقطاعه بمصر، هو مقيم بحلب. وحتى عندما كان الأمير، أو صاحب الإقطاع يهم بالسفر إلى إقطاعه، فإن مدة إقامته به كانت قصيرة. كما أنه لم يكن ليتمكن – خاصة مع أصحاب الإقطاعات الكبيرة – سوى من تفقد جزء من إقطاعه، نظراً لتناثره عبر أقاليم الديار المصرية(ابن اياس،١٩٨٤،ج٤، ص١٢٥).

وتُركت إدارة الإقطاعات – خاصة الكبيرة منها – في يد حفنة من مباشري الدواوين السلطانية، ودواوين الأمراء وقُصاد بعض أرباب الإقطاعات، الذين استشرى بينهم الفساد، مما أدى إلى تردي أحوال الإقطاعات، والنشاط الزراعي بأسره(ابراهيم على طرخان، ١٩٦٠ ،٢٣٨).

ومما زاد من فساد النظام الإقطاعي، وانعكس بالسلب على النشاط الزراعي، سرعة تناقل كثير من الإقطاعات من يد لأخرى في فترات وجيزة. فلقد "زاد الفساد بتصرف الأجناد، وغيرهم في الإقطاعات تصرف الملاك بالبيع والشراء، وأمضى الولاة لهم ذلك مما ترتب عليه إهمال المُقطَّع لإقطاعه، والاهتمام باستنزافه ثم بيعه أو مقايضته. وقد رصد المقريزي ما لهذه الظاهرة من أثر مدمر على النشاط الزراعي بقوله:"اشترت السوقة والأراذل الإقطاعات حتى صار في زماننا أجناد الحلقة أكثرهم من أصحاب الحرف والصناعات، وخربت منهم أراضي إقطاعاتهم"(المقريزي،١٢٧٠هـ, ج٢, ص٢١٨) ومما يؤكد شيوع هذه الممارسات، هو قيام بعض الأمراء بشراء

الإقطاعات والرزق[٢] مثل الأمير جانم السيفي تمرباي، الذي قال عنه السخاوي إنه: "يُذكر بثروة لكثرة ما معه من الأقاطيع والرزق المشتروات(السخاوي,١٣٥٤هـ ، ج٣, ص٦٤) ناهيك عن قيام بعض الأمراء بالبذل لشراء الأمرة، وما يتبعها من إقطاع، وهو ما حدا بابن تغري بردي في حواغدث شهر رمضان ٨٦٤هـ/يوليو ١٤٦٠م، إلى وصف هذه الممارسة بأنها: "شئ تجدد في هذه الدولة... وإن كان البلاء قديماً، فلم يكن على هذه الهيئة حيث أصبح البذل في "هذه الأيام في كل إقطاع" على حد قوله(ابن تغرى بردى،١٩٣٢،ج٢،ص ٣٤٠).

وكيفما كان الأمر، فمع ولاية كل سلطان جديد رصد المؤرخون المعاصرون تزايداً في ظاهرة انتقال الإقطاعات من يد لأخرى. فقد كان الشغل الشاغل لأي سلطان جديد، هو العمل على ترسيخ أقدامه في الحكم؛ فراح ينتزع الإقطاعات من بعض طوائف المماليك المناوئة له؛ ليضيف إليها بعض الإقطاعات من الذخيرة، لإغداقها على الأمراء والأجناد؛ لمالأتهم وكسب تأييدهم، على نحو ما حدث مع ولاية كل من السلطان الأشرف أينال في ٢٠ ربيع الأول ص٨٥٧ هـ/٣١ مارس ١٤٥٣م، والأشرف قايتباي في ٦ رجب ٨٧٢هـ/٣١ يناير ١٤٦٨م، ثم ابنه السلطان الناصر محمد في ٢٦ ذي القعدة ٩٠١هـ/ ٦ أغسطس ١٤٩٦م. ناهيك عما قام به السلطان الغوري في جمادى الآخرة ٩١٤هـ/ سبتمبر – أكتوبر ١٥٠٨م، بانتزاع إقطاعات أولاد الناس[٣]

---

[٢]) كانت الرزق, عبارة عن أراضٍ زراعية منحها السلاطين بمقتضى حجج شرعية على سبيل الإحسان والإنعام إلى بعض الفئات مع إعفائها من الضرائب, ومنها الرزق الإحباسية المرصودة على الجوامع, وما إلى ذلك من وجوه البر, وهي مؤبدة. وهناك رزق أخرى مؤقتة, أي أنها تنحل بانقراض المستحقين وتعود إلى الديوان الذي خرجت منه, سواء بيت المال, أو ديوان الخاص. يضاف إلى ذلك الرزق أو لإعالة أولادهم وأراملهم, عن ذلك انظر : محمد محمد امين، ص١٠٨-١١٠).

٣)(أولاد الناس, هم أبناء السلاطين والأمراء, الذين ولدوا أحراراً ولم يمسهم الرق, انظر : محمد دهمان،١٩٩٠, ص٢٦.

والاستيلاء على بعض الأوقاف للإنعام بها على مماليكه الجلبان[٤] ؛ اتقاءً لشرهم. وإن عاد ورد جانب منها إلى أصحابها في جمادى الأولى ٩١٩هـ/ يوليو – أغسطس ١٥١٣م(ابن إياس،١٩٨٤, ج٤, ص١٣٦).

وقد أدى ذلك إلى أن تقحم الأندال والأوباش على الرئاسة، وأخذ الإقطاعات الهائلة، وصار الواحد منهم لا يقنع إلا بعدة أقاطيع على حد قول ابن تغري بردي. ومن ثم فقد كان الهدف الأوحد؛ لمثل هؤلاء، هو استنزاف ما تحت أيديهم من إقطاعات، حتى ولو جاء ذلك على حساب النشاط الزراعي، وإنتاجية الأرض.

وكان من شأن هذا كله، أن يحمل صاحب الإقطاع على السعي إلى استنزاف ما ينتفع به من إقطاع، دون النظر إلى الاهتمام بتحسين مرافقه من سدود وجسور وقنوات. وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور حالة الإقطاعات، وبالتالي انكماش الإنتاج الزراعي؛ إذ لم يكن لدى صاحب الإقطاع ضمان باستمراره في الانتفاع بإقطاعه لفترة طويلة. وزاد الأمر سوءاً، تحول العديد من إقطاعات الدولة إلى رزق وأملاك وأوقاف ويرى الأسدي – المتوفى بعد سنة ٨٥٥هـ/١٤٥١م– أن المشكلة الحقيقية، التي عانت منها كثير من الأراضي الزراعية، التي تحولت من إقطاعات إلى رزق وأوقاف، تكمن في الخراب الذي حل بها من جراء إفراط القائمين عليها، والمنتفعين بها، في استنزاف مواردها دون العمل على تحسين أحوالها ومرافقها(الأسدى، ١٩٦٨, ص٨١–٨٣) ومن ثمَّ فقد كان لانهيار نظام الإقطاع الحربي أثره المباشر على تدهور نظام الري، وهو الأمر الذي ألحق أضراراً فادحة بالنشاط الزراعي في مصر.

[٤]) الجلبان أو الأجلاب, هو لفظ أطلق في عصر الجراكسة على المماليك, الذين يجلبهم كل سلطان جديد. وقد استشرى فسادهم, بسبب أن هؤلاء الجلبان كان يجلبون وهم في سن البلوغ, فصاروا مصدر شغب وفوضى لسلطنة المماليك, خاصة على مدار الفترة الأخيرة من عمرها, انظر : إبراهيم طرخان،١٩٦٠، ص٣٢.

ثانيًا: تدهور نظام الري.

إذا كانت الزراعة المصرية ارتبطت أساسا بفيضان النيل، فإن هذه الظاهرة قد استحوذت على اهتمام الجغرافيين العرب، وصوروا جميعا ظاهرة الفيضان على النحو التالى (الشامي،١٩٨٨،ص ٢٩٨)

مدة الفيضان: وهى مدة الفيضان، والتى تصل إلى ١٢٠ يوما تقريبا. (شهر أبيب (يوليو)، ومسرى (أغسطس)، وتوت (سبتمبر)، وعشرون يوما من بابه (أكتوبر) (ابن مماتي،١٩٤٣، ص ٧٤).

بداية الفيضان: وهى بداية الفيضان، وتبدأ زيادة النيل فى الخامس من شهر بؤنه (يونيه) ويتضح بصورة أكبر فى الثانى عشر منه. وبداية اندفاع الفيضان بالزيادة فى الثانى من شهر أبيب(المسعودي،١٩٦٤،ص٣٤٢). ومن هنا كان المثل "إذا دخل أبيب كان للماء دبيب"(المقريزي،١٢٧٠هـ، ص ١٧٤)

قمة الفيضان: وهى قمة الفيضان، وتكون فى شهر مسرى (أغسطس) ويكون بهذا الشهر وفاؤه.

نهاية الفيضان: وهى نهاية الفيضان حيث يكون كمال الزيادة وانتهاء مدته فى الثامن من بابة، ويأخذ فى النقص من العشرين منه (ابن مماتي،١٩٤٣، ص ٧٤).

- قانون الرى(*).

(*) قانون الرى: أطلق هذه التسمية النويرى. وأما عند المقريزى فقانون الرى. ومن قبلهما سماه البغدادى ماء السلطان. انظر عبدالعال الشامى: ١٩٧٣، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨.

هو مقدار الماء اللازم من مياه الفيضان لرى الأراضى الزراعية، حتى يمكن استيفاء الخراج، وعندما يبلغ النهر هذا المقدار يتم كسر خليج القاهرة، وهو ابتداء الضرورى (ست عشر ذراعا، ويسمى ماء السلطان) (البغدادي،١٢٨٦هـ، ص٧٧).

وأما أتم الزيادات التى يعم بها النفع، وتتحقق بها الكفاية، برى جميع الأراضى فهى أعلى من قانون الرى، وبمقدار الفرق بين المنسوبين تكون الزيادة فى الخراج حتى تصل إلى نهاية الضرورى وهى الغاية القصوى فى طيب العام، فإن زاد النيل عن ذلك فهو الاستبحار أو الإفراط (الشامي،١٩٨٨،ص ٣٠٠).

هذا وقد اختلف المقدار اللازم لرى جميع الأراضى المصرية على مدار الزمن بداية من ١٦ ذراعا مع القرن الثالث الهجرى، وانتهاءً بـ ٢٠ ذراعا مع نهاية القرن التاسع الهجرى.

هذا وقد استمرت هذه الزيادة حتى بلغت فى القرن العاشر الهجرى ٢٢ ذراعا، وفى القرن الحادى عشر بلغت ٢٣ ذراعا (المناوي، ١٩٦٦، ص ١٦٨)

ومن هنا فالمنسوب الذى كان كافيا فى بداية العصر المملوكى لرى الأراضى المصرية لم يعد كافيا فى نهاية العصر المملوكى.

ولقد تمثلت جهود المصريين منذ القدم لتنظيم الاستفادة من مياه النهر وفيضانه، من خلال مشروعات الرى التى عملت على استمرارية الزراعة دون انقطاعها، بالإضافة إلى إمكانية التوسع الأفقى والرأسى المتمثل فى قيام الزراعات الصيفية، وتبدو أهمية هذا الجانب حينما تتدهور أحوال مشروعات الرى فتنكمش الرقعة الزراعية، ومن ثم تتحول الأراضى المنتجة إلى أراض غير منتجة (بور وسباخ ... الخ) .

هذا ومما يؤكد على أهمية هذا الجانب البشرى قول جابر المصرى أنه قد أضاف طبيعة ثانية لوادى النيل: "كانت زراعة الرى الحوضى انبثاقا طبيعيا ونتيجة حتمية جعلت من الفلاح المصرى مهندسا جغرافيا أعاد تشكيل طبيعة بلاده، وجعل من شبكة السدود والترع طبيعة ثانية لوادى النيل، وقد بدأت شبكة السدود والترع والقنوات فى شكلها الأول منذ بدأ الإنسان المصرى محاولات ترويض النهر وتطويعه، وتطورت تلك الشبكة من وسائل ضبط النهر لتتخذ ذلك الشكل الذى عرفته البلاد فى عصر سلاطين المماليك"(جابر المصري، ١٩٧٤، ص٢٩).

وإن كان قصور النهر عن بلوغ "قانون الرى المطلوب" يمثل نقطة الضعف المتأصلة فى الزراعة الفيضية – وهذه حقيقة لا جدال فيها – فإن مشروعات الرى تعد بمثابة العلاج الشافى لتجنب مثل هذا القصور وأخطاره على الزراعة، بالإضافة إلى أنها تعمل على حماية الأراضى الزراعية من أخطار الفيضانات العالية، أو هى على الأقل تعمل على الإقلال من أخطارها(الشامي،١٩٨٨،ص ٣٠٠).

وقد أحسن المقريزى تصوير هذا الجانب فى كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، وقال فى بداية دراسته معلقا على غلاء سنة ٧٩٦ هـ، إن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد"(المقريزي،٢٠٠٠، ص٤).

ونسوق دليلا آخر يؤكد على أهمية الاعتناء بمشروعات الرى من عدمه، فقد ذكر أن خراج مصر جبى فى أيام عزيز مصر مائة ألف ألف دينار، وجباه سيدنا عمرو بن العاص اثنى عشر ألف ألف دينار، ثم نقص إلى أن جبى أيام القائد جوهر ثلاثة آلاف ألف ومائتى ألف دينار، وسبب هذا التراجع والنقصان هو أن الملوك لم تسمح نفوسهم بما كان ينفق فى حفر الترع وإتقان الجسور وإزالة ما هو شاغل للأرض عن الزراعة كالقصب والحلفاء، وقد ذكر ابن زولاق أن أحمد بن المدبر لما ولى خراج

مصر، كشف أراضيها فوجد غامرها أكثر من عامرها، فقال: والله لو عمرها السلطان لوفت له بخراج الدنيا(النويري، ٢٠٠٤، ج١، ص ٢٥٥).

ويذكر الأسدي في مطلع النصف الثاني من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، أن أحد أهم أسباب الخلل في الديار المصرية: "كان إهمال العمارة التي هي استنباط الأراضي وحفر الخلجان والترع... وإصلاح الجسور والقناطر، وتعديل مصارف الماء ومسيلاته في كل قطر ودايار(الأسدى، ١٩٦٨، ص ٩٢) وقد ندرك حجم الكارثة التي حلت بمصر من جراء إهمال نظام الري، إذا ما علمنا أهميته القصوى في التحكم في مياه نهر النيل وفيضانه السنوي. ففي ظل نظام ري الحياض، الذي اعتمدت عليه مصر آنذاك بصفة أساسية، كان أي إهمال في العناية بالمرافق الزراعية – خاصة الجسور – يعني الفشل في تحقيق أقصى فائدة ممكنة من مياه فيضان النيل. فتشييد الجسور، والعناية بها كان ضروريا لري الأراضي الزراعية"بسوق الماء إليها أو صرفه عنها " كما يقول ابن مماتي(ابن مماتي،١٩٤٣، ص ٣٤٢) وبعبارة أخرى، فلولا إتقان هذه الجسور وحفر الترع لقل الانتفاع بفيضان النيل. ومن هنا فإن نظام ري الحياض في مصر، كان يعتمد في الأساس على قوة السلطة المركزية وسيطرتها على وسائل الري، وقدرتها على العناية بالجسور والترع والقنوات.

وكانت الجسور تنقسم إلى نوعين، أولهما: الجسور البلدية، التي كان نفعها خاصا بأرباب الإقطاعات والفلاحين. وكانت صيانتها والإنفاق عليها منوطاً بهم. وثانيهما: الجسور السلطانية، التي كان نفعها عاما، وتشرف عليها وعلى صيانتها السلطة المركزية ورغم ما لهذه الجسور بنوعيها من أهمية قصوى في عملية الري، فإنها قد تعرضت للإهمال أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة؛ حيث ضن أرباب

الإقطاعات في الإنفاق على صيانة الجسور البلدية، ولم يجد الفلاحون ما يعينهم على إصلاح ما تغاضى أرباب الإقطاعات عن إصلاحه.

وإذا كان نظام ري الحياض يعتمد على العناية بالجسور والترع والخلجان من خلال سيطرة السلطة المركزية، فإن هذه الأخيرة قد فشلت في القيام بدورها؛ حيث لم تكن الجسور السلطانية بأحسن حال من الجسور البلدية. إذ بينما كانت السلطات تجمع أموالاً، وجراريف، ومحاريث. وأبقار مرتبة على غالب أقاليم مصر(القلقشندى،١٩٦٣, ج٣, ص٤٤٨)، فإنها لم تكن تستثمرها كما يجب في العمل على تشييد الجسور السلطانية أو صيانتها. فاستشراء الفساد في الإدارة، أدى إلى تسرب جانب كبير من هذه الأموال والآلات إلى أيدي القائمين عليها؛ ومن ثمَّ لم ينفق على المرافق الزراعية سوى النذر اليسير.

يضاف إلى ذلك أن الحماية– سيأتي الحديث عنها مفصلا– كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى إهمال الجسور؛ إذ إن البلاد التي حماها الأمراء وكبار رجال الدولة، لم تكن تقدم ما ينبغي عليها أن تقدمه من جراريف وغيرها. وكان ذلك أكثر وضوحاً بالوجه البحري الذي "فسد حاله لكثرة الحماية". ويشهد على كل ذلك ما ذكره القلقشندي من أنه: "قد أهمل الاهتمام بأمر الجسور في زماننا وترك عمارة أكثر الجسور البلدية، واقتصر في عمارة الجسور السلطانية على الشئ اليسير الذي لا يحصل به كبير نفع"(القلقشندي،١٩٦٣، ج٣، ص ٤٤٩).

وعلى هذا النحو تكشف عبارة القلقشندي عن مدى تراخي السلطنة في الإشراف على نظم الري. فقد كان معتاداً أن يخرج أحد الأمراء؛ لكشف الجسور أو التراب في كل عام زمن الربيع "لاستخراج ما يتعين على البلاد من الحفير والجرافة"، وهي عبارة عن مبلغ من المال وبعض الرجال؛ لاستخدامهم في تشييد الجسور السلطانية وصيانتها(خليل بن

شاهين،١٩٨٨, ص١٢٩) يبدو أن هذا المال لم يكن ينفق فيما جُمِع من أجله. فقد ذكر المقريزي أنه بعد سنة ٨٠٦هـ/١٤٠٣-١٤٠٤ن صار: "يجبي من البلاد مال عظيم ولا يصرف منه شئ البتة، بل يرفع إلى السلطان، ويتفرق كثير منه بأيدي الأعوان، ويُسخَّر أهل البلاد في عمل الجسور، فيجئ الخلل"(المقريزي،١٢٧٠هـ, ج١, ص١٠٠).

وهكذا أصبحت السخرة والمغارم المالية من الممارسات الشائعة، التي ابتلي بها أهالي الريف؛ لدرجة جعلت الأسدي يتساءل: "أي صلاح يتفق مع وجود الفساد! وأي عمارة تبقى وتصلح مع الإكراه والإجبار والظلم للعباد؟(الأسدى،١٩٦٨, ص٩٣) أضف إلى ذلك، أن هناك بعض الأمراء، الذين بذلوا المال من أجل تعيينهم لكشف جسور بعض الأقاليم، وبالتالي انصب همهم على استرداد ما بذلوه من مال، بل على التربح من خلال إحداث العديد من المظالم المالية، التي أنزلوها بأهالي البلاد، مع غض الطرف عن بذل النفقات اللازمة لإصلاح الجسور وصيانتها. ففي ١٣ جمادى الآخرة ٨٧٦ هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٤٧١م، تم تعيين كاشف جسور الشرفية بعد أن وزن ألف دينار. وفي ٣ صفر ٨٧٧هـ/ ١٠ يوليو ١٤٧٢م، أهان السلطان قايتباي "كاشف بلبيس وحرضه على عمارة الجسور"، لما بدر منه من تقصير جسيم في صيانتها(ابن الصيرفي،٢٠٠٢، ص ٤٧٤).

ويبدو أن الذي زاد من تفاقم أزمة الجسور، هو أن الدولة صارت تسند كشفها، في كثير من الأحيان، إلى ولاة الأقاليم، الذين صار يطلق عليهم كشاف في أواخر عصر الجراكسة. ومما يدعم ذلك أنه مع مطلع العصر العثماني، كان كُشاف الأقاليم يجمعون بين صلاحيات إدارة الإقليم، وسلطة الإشراف ليس فقط على الجسور العامة بالإقليم، بل الجسور البلدية أيضاً. ولابد أن التطور لم يكن فجائيا، وإنما كانت له جذوره

التي ترجع لأواخر عصر المماليك الجراكسة. وقد أدى ذلك إلى إهمال السلطنة لنظام الري. فلم يكن هؤلاء الولاة أو الكُشاف يتولون مناصبهم، إلا ببذل المال(ابن تغري بردي،١٩٣٢،ج٣، ص٦٩١)؛ ومن ثمَّ كان شغلهم الشاغل، هو استرداد ما بذلوه من أموال أضعافاً مضاعفة. بل إن كثيراً منهم باعوا الجراريف، حتى غرقت الأراضي الزراعية في كثير من البلاد، وامتدت أيديهم إلى الفلاحين، وغرموهم ما لم تجر به عادة، كما يقول المقريزي(المقريزي،١٩٣٩،ج٢،ص٨١١).

لقد كانت سياسة الدولة في الإشراف على المرافق الزراعية وصيانتها، سياسة عشوائية ومتخبطة، هذا بالرغم من أن المصادر المملوكية المتأخرة احتوت على إشارات إلى تكليف السلطة لبعض الأمراء على اختلاف مراتبهم بكشف جسور بعض الأقاليم، إلا إن قليلاً منهم هم، الذين أحرزوا بعض النجاح فيما كلفوا به، فعلى سبيل المثال، تمكن الأمير تمراز الشمسي من تحقيق بعض النجاح، في العناية بجسور الغربية، بعد أن كلفه السلطان قايتباي بكشفها عدة مرات في سنة ٨٧٣ هـ/ ١٤٦٨م(ابن إياس ،١٩٨٤, ج٣, ص٢٥, ٣٧٤).

وفي المقابل تعددت الكوارث، التي حلت بالجسور، وغيرها من المرافق الزراعية خاصة أثناء مواسم فيضان النيل؛ نظراً لما شاب عملية الإشراف على أنظمة الري من فساد. ولجأت سلطنة المماليك إلى سياسة ردود الأفعال، إذ كانت تتبنى بعض الإجراءات السريعة، وغير الناجعة في مواجهة هذه الكوارث المتتالية. فعلى سبيل المثال، انقطع جسر بحر أبي المنجا بالقليوبية في ٢٧ شعبنان ٨٥٩ هـ/١٣ أغسطس ١٤٥٥م، وغرق ما تحتها من البلاد، وتسبب اندفاع الماء الناتج عن هذا العطب في قطع سد شبين القصر، "وغرق للناس من الزرع والغلال ما لا يُحصى. فخرج زين الدين الإستادار وصحبته أرباب الإقطاعات بشيبين لتدارك الموقف، وبعد عدة أيام من

المحاولات نجحوا في سد بعض قناطر شيبين، لكنهم فشلوا في إصلاح ما فسد من جسر أبي المنجا، مما تسبب في "نقص البحر نقصاً فاحشاً"(ابن تغري بردي، ١٩٣٠، ج٢، ص ٢٤٢). فقد كان تدهور أحوال الجسور والسدود عاملاً فاعلاً في الهبوط السريع لفيضان النيل، وضياع مياهه هباءً في أراضي السباخ، وفي البحر المتوسط، ولا أدل على ذلك من أنه في ٧ ذي القعدة ٨٦٣ هـ/ ٥ سبتمبر ١٤٥٩م، كان فيضان النيل، قد بلغ إصبعاً من عشرين ذراعاً، ولكنه ما لبث أن هبط سريعاً بسبب "عدم إصلاح الجسور، فلما فتح سد قناطر منجا لم يلق الماء أمامه منها ما يرده، فذهب إلى السباخ والبحر الملح" (ابن مماتي،١٩٤٣، ص ٢٠٦).

على هذا النحو، أصبحت حوادث تقطع الجسور بفعل الإهمال والعجز عن إصلاحها، ظاهرة متكررة أواخر عصر المماليك الجراكسة، والتي بلغت ذروتها في عهد السلطان الغوري. ولا أدل على ذلك مما عانت المنزلة، وما يحولها من بلاد من مشكلات خطيرة في الري نتجت من تراكم الطمي في فم البحر الصغير على الرغم من تكليف الغوري لأحد الأمراء في شوال ٩٠٨هـ/ إبريل ١٥٠٣م، بالخروج لتطهيره، حتى يتيسر ري "جهات المنزلة وما حولها"(ابن اياس، ١٩٨٤، ج٤، ص٥١).

ومع تكرار حوادث تقطع الجسور، اتخذت السلطنة من هذه الظاهرة، سبيلاً إلى فرض المزيد من الأعباء المالية على أرباب الإقطاعات والرزق؛ بحجة توفير الأموال اللازمة للإنفاق على إصلاح الجسور. فعلى سبيل المثال، تكبد أرباب الإقطاعات والرزق بالفيوم ثلث خراجهم، في ذي القعدة ٩١٨هـ/ يناير – فبراير ١٥١٦م، من أجل الإنفاق على إصلاح أحد جسورها. وفي نفس التاريخ، تكبد أرباب الإقطاعات والرزق بالجيزة ثلث خراجهم أيضاً. كما وضع السلطان الغوري يده على جوامك المماليك، الذين يحوزن إقطاعات بها، وذلك للإنفاق على إصلاح جسر أم دينار. بل والأكثر من

ذلك، أن أُجبرَ أرباب الإقطاعات والرزق بالجيزة، على أن يقدموا ألف درهم عن كل فدان، في رجب ٩١٩هـ/ سبتمبر ١٥١٣م، من أجل الإنفاق على إصلاح نفس الجسر، الذي أصابه العطب مرة أخرى. وكانت نتيجة ذلك، أن شرقت أغلب أراضي الجيزة من جراء هذه المظالم، وضاع على أرباب الإقطاعات والرزق خراج هذا العام(ابن اياس، ١٩٨٤، ج٤، ص٣٢٩، والشامي،١٩٨٨، ص ٣٢٠).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أهملت السلطنة واجبها في حماية الجسور، وغيرها من مرافق الري من عبث العربان الثائرين. فعلى سبيل المثال، تمكن عصاة العربان بالشرقية في ربيع الأول ٩١٢هـ/ يوليو – أغسطس ١٥٠٦م، من قطع "جسر سنيت[٥] حتى غرقت وكان النيل قد أشرف على الوفاء؛ فتوقف عن "الزيادة لأجل المقاطع التي قطعت عليه ويبدو أن مثل هذه الأحداث، كانت سبباً في إرسال لتجريدة من أولاد الناس لحفظ جسور الشرقية والغربية، في جمادى الأولى ٩٢٠هـ/ يونيو – يوليو ١٥١٤م(ابن اياس، ١٩٨٤، ج٤، ص٣٨٢) وإن كان أثر مثل هذه التجاريد محدودا وكانت محصلة كل ذلك، أن تهدمت معظم الجسور والسدود؛ بفعل سنوات طويلة من الإهمال، مما أدى إلى خراب العديد من القرى.

ولا يعني ذلك، أن بعض سلاطين المماليك الأواخر، لم يدركوا خطورة المشكلة الناتجة عن إهمال الجسور، وغيرها من المرافق الزراعية. وحاولوا القيام بجولات ميدانية لتدارك هذه المشكلة، فالسلطان قايتباي لم يأل جهداً في كشف جسور القليوبية والشرقية والمنوفية والفيوم، كما حدث على سبيل المثال في السنوات ٨٧٣ هـ/١٤٦٩م، و ٨٧٧ هـ/ ١٤٧٢– ١٤٧٣م، و ٨٨٢ هـ/١٤٧٨م، و ٨٨٨ هـ/١٤٨٣م، و ٨٩١ هـ/

[٥]) سنيت قرية من أعمال الشرقية, واسمها الحالي إسنيت, كانت تابعة لمركز ميت غمر, ثم أصبحت ضمن مركز بنها, انظر : محمد رمزي، ١٩٥٣ , ق ٢, ج١, ص١٩ ٢)

١٤٨٦م، و ٨٩٥ هـ/ ١٤٩٠م (ابن تغرى بردى ،١٩٣٠, ج٣, ص٧٠٩، ابن الصيرفى ،٢٠٠٢، ص٤٧٤-٤٧٥, ١٩٧) كما احتذى به في بعض الأحيان، السلطان الغوري الذي كشف بنفسه جسور الجيزة والفيوم، في السنوات ٩١٨هـ/١٥١٣م، ٩١٩ هـ/ ١٥١٣م، و ٩٢٢ هـ/ ١٥١٦م(ابن إياس : ١٩٨٤, ج٣, ص ١٤٣, ٤٢٤)

وبرغم هذه الجولات الميدانية، التي قام بها بعض السلاطين لكشف الجسور، فإن سلطنة المماليك، قد فشلت في إصلاح نظام الري، الذي كان يسير من سيئ إلى أسوأ، وهو الأمر الذي أدى إلى تردى النشاط الزراعي بأسره.

على هذا النحو، كان لتدهور نظام الري أثره السلبي على تحقيق الاستغلال الأمثل لمياه النيل، على الرغم من أن معدلات الفيضان شاهدت ارتفاعاً ملحوظاً في بعض سنوات من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي. بيد أن Borsch يعزو هذا الارتفاع، الذي شاهده فيضان النيل إلى انخفاض كميات المياه، التي كانت تسحب من النيل أثناء موسم الفيضان بصعيد مصر؛ نتيجة لتدهور نظام الري، وخراب ما يزيد على نصف حياض الصعيد، خاصة في الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك. مما أدى إلى رفع مستوى الحد الأقصى لفيضان النيل بالقاهرة. وبالتالي فإن هذه الظاهرة لم تكن ناتجة عن تغيرات مناخية أثرت في تزايد هطول الأمطار على هضبة الحبشة. فتدهور الحياض في نظر Borsch يقدم تفسيراً للغز التزامن بين الفيضانات المرتفعة، التي شاهدها النيل إبان القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وفشل هذه الفيضانات في ري كافة الأراضي الزراعية[٦]

[٦]) اعتمد Borsch في استخلاص هذه الفرضية على بعض البيانات التي قدمها ويلكوكس Willcocks, أحد مهندسي الري, الذين قاموا بدراسة نظم الري بالصعيد أواخر القرن التاسع عشر الميلادي, ولمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر :

والواقع انه بحلول القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، أصبح هناك تغير جوهري في معدل قانون الري اللازم لري معظم الأراضي الزراعية؛ إذ لم يعد الفيضان الذي تراوح منسوبة بين ١٩ و ١٨ ذراعاً كافياً لري كافة الأراضي الزراعية، كما كان الحال في الماضي[٧]. وإنما أصبح هناك حاجة ماسة إلى منسوب فيضان أعلى يتراوح بين ١٩ و ٢٠ ذراعاً، وهو ما عبر عنه المقريزي بقوله: "وأدركت الناس يقولون نعوذ بالله من أصبع من عشرين... وها نحن في زمن... إذا بلغ الماء في سنة إصبعاً من عشرين لا يعم الأرض كلها لما قد فسد من الجسور"(المقريزي،١٢٧٠هـ، ج١، ص ٦٠) وكلما تقدم الزمن زادت الحاجة إلى منسوب فيضان أعلى "لفساد أحوال الجسور والترع والخلجان. وأصبح الأمر يتطلب وصول منسوب الفيضان، إلى أكثر من ٢٠ ذراعاً عند نهاية عصر سلاطين المماليك الجراكسة؛ لضمان ري الأراضي الزراعية، نتيجة "لعلو الأرض وعدم الاهتمام بعمارة جسورها. ومما يؤكد ذلك، أن قانون الري قفز في مطلع العصر العثماني ليتجاوز ٢٢ ذراعاً"(محمد حمدى المناوى ،١٩٦٦, ص١٦٨).

وإذا كان تدهور نظام الري، على هذا النحو، هو العامل الرئيسي في الحاجة إلى ارتفاع منسوب الفيضان، فإن المؤرخين المعاصرين قد تنبهوا إلى ظاهرة أخرى، كان لها تأثير مشابه على ارتفاع قانون الري؛ ألا وهي ارتفاع قاع النهر وسهله

Borsch, (2000), pp. 131

[٧]) كان معدل الفيضان اللازم لري الأراضي المصرية خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة هي ١٦ ذراعاً. وكان ذلك المعدل كافياً في القرن الرابع الهجري, وإن كان تمام ري كافة هذه الأراضي يتم مع بلوغ الفيضان ١٧ ذراعاً, وتطور الأمر في القرن السادس الهجري, بحيث كانت أتم معدلات الفيضان هي ١٨ ذراعاً. لمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر : المسعودى : مروج الذهب ومعادن الجوهر, ج١, ص ١٤٣؛ المقدسي ،١٩٦٧، ص ٢٠٦؛ البغدادي ،١٢٨٦هـ، ص٤٤.)

الفيضي بفعل ظاهرة ترسب الطمي المحمول مع مياه الفيضان في كل عام. فمع مطلع القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، كان قاع النيل قد ارتفع بمقدار حوالي ١.٥متراً متراً. كما ارتفعت أرض مصر بنفس القدر، في وقت لم يتم فيه تعديل تدريج مقياس النيل ليتلاءم مع هذه الظاهرة، إلا في مطلع العصر العثماني(رشدي سعيد، ١٩٩٣،ج٢، ص ١٧٧).

ومهما يكن من أمر، فقد واكب ارتفاع قانون ري الأراضي المصرية أواخر عصر المماليك الجراكسة، ارتفاعاً نسبيا في مناسيب الفيضان في بعض سني هذه الفترة. فقد سجلت المصادر المملوكية المتأخرة مناسيب فيضان النيل على مدى ٤٤ عاماً، موزعة على هذه الفترة. ومما سجلته أن منسوب الفيضان فيها لم يقل عن ١٨ ذراعاً، إلا في أربع سنوات منها، كان أدناها فيضان سنة ٨٧٤-٨٧٥ هـ/١٤٧٠م، الذي بلغ ارتفاعه ١٦ ذراعاً و ٢٠ إصبعاً. في حين قفز منسوب الفيضان إلى ما يزيد على ١٨ ذراعاً في ١١ عاماً. بينما تجاوز ١٩ ذراعاً في ٢٣ سنة. ووصل إلى أكثر من ٢٠ ذراعاً في ٦ سنوات أخرى من هذه الفترة ولم تشر المصادر إلى بيانات دقيقة عن مناسيب الفيضان على مدى ٢١ عاماً من إجمالي فترة الدراسة. واكتفت بالإشارة إلى وفاء النيل فيها، ومن ثمَّ يبدو أنها مرت بسلام دون أزمات خطيرة، وإلا لكان حرياً بالمصادر أن تسجل أي مشكلات تطرأ على الساحل من جراء قصور الفيضان أوزيادته المفرطة.

ولم يكن بلوغ مستوى الفيضان إلى الحد المطلوب من الارتفاع، هو المحك الوحيد في الحكم على مدى، ما يمكن أن يتوقعه الناس من خصب ونماء في عام بعينه، فهناك بعض العوامل الأخرى التي حددت مدى نجابة الفيضان؛ منها تواصل الزيادة دون توقف وثباتها حتى أواخر شهر بابة من التقويم القبطي على أقل تقدير

فيصبح الفيضان مثالياً، على نحو ما حدث في سنة ٨٦٢ هـ/ ١٤٥٨م (ابن تغري بردي، ١٩٣٢، ج ١٦، ص ٣٥٥:١٧٣) فعلى الرغم من أن ذروة ارتفاع الفيضان في هذا العام لم تتجاوز ١٨ ذراعاً و١٦ إصبعاً؛ فإن ارتفاع الفيضان السريع دون توقف وثباته حتى شهر بابة أحدث نوعاً من الطمأنينة لدى الناس في خصب الموسم القادم، مما أشاع الرخاء، فتراجعت الأسعار؛ حيث بارت الغلاب بواراً ظاهراً" على حد قول البقاعي(البقاعي،١٩٩٣، ص٣٦٧) كذلك كان الحال طيباً في سنوات ٩١٤هـ/١٥٠٨م، و ٩١٧هـ/١٥١١م، و ٩٢٠هـ/١٥١٤م؛ إذ تجاوز منسوب الفيضان ١٩ ذراعاً، وثبت إلى آخر بابة "فكان نيلاً قوي العزم مباركاً وحصل به غاية النفع" على حد قول ابن إياس(ابن إياس ،١٩٨٤, ج٤, ص ١٣٧, ٣٩٦).

جدير بالذكر أن فيضان النيل لم يكن مثالياً على الدوام، وإنما شاهدت بعض السنوات إما فيضاناً مرتفعاً، أو فيضاناً استمر ارتفاعه لمدة أطول من المعتاد دون هبوط. وكان لكلتا الحالتين آثاراً خطيرة على النشاط الزراعي برمته، من قطع الجسور، واستبحار الكثير من الأراضي. ففي سنة ٨٨٢هـ/١٤٧٧م، بلغ فيضان النيل ٢٠ ذراعاً و٢١ إصبعاً؛ فتسبب ذلك في قطع الجسور، وغرقت الكثير من الأراضي. وفي سنة ٩١٥هـ/١٥٠٩م، كان فيضان النيل قد بلغ ١٨ ذراعاً و ٢٢ إصبعاً، واستمر على هذا الحال حتى منتصف شهر هاتور، فتضرر منه بعض الناس، وزاد الطين بِلة أن النيل قد زاد ثمانية أصابع بعد أوان الزيادة، فأرسل السلطان الغوري بعض العلماء والفقهاء إلى المقياس؛ ليبتهلوا إلى الله بهبوط النيل "فانهبط في تلك الليلة نحواً من نصف ذراع. وتكرر الأمر في سنة ٩٢١هـ/ ١٥١٥م عندما بلغ الفيضان ٢٠ ذراعاً و ١٦ إصبعاً. ورغم أنه "حصل به غاية النفع وأروى سائر البلاد التي قط ما رويت، فإن المشكلة الحقيقية كانت تكمن في أن النيل قد توقف عند ١٩ ذراعاً ونصف، وظل ثابتاً حتى

دخول شهر هاتور فلم ينهبط فحصل "بذلك الضرر الشامل على المزارعين بمكث الماء على الأرض"(ابن إياس ،١٩٨٤, ج٣, ص ٤٧٨)، وبالتالي لم تزرع.

وإذا كان استمرار فيضان النيل لمدة أطول من المعتاد يؤدي إلى استبحار الأراضي، وفوات أوان البذر، فإن هبوط فيضان النيل السريع قبل أوانه، كان يتسبب في شرق الكثير من الأراضي؛ بل في قيام الفلاحين ببذر البذور في الأراضي التي انحسر عنها الماء قبل أوان البذر فتفسد البذور. وكان السبب الرئيسي في أغلب الحالات التي شاهدتها مصر آنذاك، يكمن في تدهور أحوال الجسور والحياض. وبالتالي الفشل في السيطرة على الفيضان والاستفادة من مياهه. فقد تسبب انقطاع بعض الجسور في سنة ٨٥٩ هـ/١٤٥٥م، في هبوط النيل سريعاً؛ فشرقت بعض الأراضي في عدد من القرى والبلاد. ومع ذلك فقد استعاد الفيضان عافيته، وارتفع بعد ذلك إلى ١٩ ذراعاً و١٤ إصبعاً. ثم كان أن هبط فيضان النيل سريعاً؛ نتيجة لتقطع بعض الجسور في سنة ٨٦٣ هـ/١٤٥٩م، بعد أن بلغ ١٩ ذراعاً وإصبعاً من عشرين فشرقت بعض الأراضي. وفي سنة ٨٧٣ هـ/١٤٦٨م، هبط فيضان النيل أثناء شهر توت/ ربيع الأول، وقيل إن السبب في ذلك، هو تقطع أحد الجسور أيضاً. وقد دفع ذلك الهبوط السريع للفيضان بعض الفلاحين إلى الإسراع في عملية البذور قبل الأوان – أي في ١٠ توت/ ١٨ صفر – ففسدت وشرقت أراضي كثيرة جدا. وقس على هذا ما حدث في فيضان سنة ٨٨٩ هـ/ ١٤٨٤م، يضاف إلى ذلك أن هبوط النيل السريع في أعوام ٩٠٢ هـ/ ١٤٩٧م، و ٩٠٩هـ/ ١٥٠٣م، و ٩١٢ هـ/ ١٥٠٦م، و٩١٦هـ/ ١٥١٠م، كان قد تسبب في شرق بعض الأراضي الزراعية (ابن تغري بردي، ١٩٣٠، ج٢، ص٢٤٢).

وقد شاهدت فترة الدراسة (٦٦عاما) حوالي ١٢ توقفاً محدوداً لفيضان النيل، أثناء موسم الزيادة، تأرجحت بين توقفات لبضعة أيام متصلة، أو منفصلة، على مدى موسم الفيضان.

هكذا لعب فيضان النيل دوراً مؤثراً في الأحوال الاقتصادية لما له من تأثير عميق على النشاط الزراعي، الذي كان يشكل عماد دخل سلطنة المماليك. من هذا المنطلق، لم يكن مستغرباً إصرار الدولة على الإعلان عن وفاء النيل بلوغ مستوى الفيضان ١٦ ذراعاً(المقريزي، ١٢٧٠هـ،ج١،ص ٦٠) رغم أن ذلك المستوى لم يكن كافياً لري كافة الأراضي الزراعية – كما سبق أن رأينا – ولكن لأن بلوغ الفيضان هذا الحد، كان يعني استحقاق أداء الخراج للسلطان(القلقشندي،١٩٦٣،ج٣،ص ٤٥٢).

ثالثًا: المظالم المالية والحمايات.

من المعروف أن الأراضي الزراعية، التي اتخذت شكل الإقطاعات كانت هي المورد الأساسي لدخل الصفوة المملوكية، التي شكلت بدورها أفراد النظام الحاكم، وصفوة رجال الجيش. واستطاعت هذه الصفوة التدخل في الجبايات، والتلاعب فيها بما يخدم مصالحها، وينمي مواردها المالية، خاصة في ظل الحالة الاقتصادية المتردية، التي كانت تعيشها مصر أنذاك؛ وبالتالي عانى الريف من آثار وخيمة، عبر عنها المقريزي في مطلع القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي بقوله: "فلما دهى أهل الريف بكثرة المغارم، وتنوعت المظالم، اختلت أحوالهم، وتمزقوا كل ممزق، وجلوا عن أوطانهم"(المقريزي، ٢٠٠٠، ص ٦٣).

ويُعد وصف المقريزي لما حل بالريف من مظالم مالية، خير معبر عن أحوال الريف المصري في هذه الحقبة، فالفلاحون وقعوا تحت سطوة الولاة أو الكشاف، وأمراء العربان، وتسلط الجباة، فتعرضوا للنهب، كما ألزموا بأداء ما عليهم من أموال قبل أوان

استحقاقها. وتمت مطالبتهم بما تبقى عليهم منها عسفاً. ومع ذلك لم يجرؤ الكثير منهم على الشكوى خوفاً من الاضطهاد والعقاب.

وظلت أموال الفلاحين، وما يملكونه من دواب وماشية وأغنام، عُرضة للنهب على أيدي أصحاب السطوة والنفوذ. فغالباً ما أشارت المصادر المملوكية المتأخرة إلى خروج بعض السلاطين وأبنائهم بهدف السرحة[٨] وما صاحب ذلك من كُلف مالية ومغارم حلت بالفلاحين، وأرباب الإقطاعات، أسهمت – بالطبع – في الإسراع من تدهور أحوال الريف. ففي ربيع الأول ٨٦٥ هـ/ ديسمبر – يناير ١٤٦٠– ١٤٦١م، تسببت سرحة الأمير أحمد ابن السلطان أينال بالوجه البحري في فساد غالب ما يمر عليه. ولنا أن نتخيل حجم ما حصل عليه هذا الأمير من الأموال إذا علمنا أن بعض مشايخ العربان حاولوا إثنائه عن القيام بهذه السرحة مقابل بذل ٣٠٠٠٠دينار، لكن الأمير رفض ذلك(ابن تغري بردي،١٩٣٢، ج١٦،ص ١٥٥).

وكانت جولة السلطان قايتباي في أقاليم البحيرة والغربية والشرقية في ذي القعدة ٨٧٣ هـ/ مايو – يونيو ١٤٦٩م، بمثابة كارثة حقيقية حلت بهذه الأقاليم وقراها. فبدلاً من كبح السلطان للعربان الثائرين، إذ به لا يدخر وسعاً، في سبيل جمع الأموال من الكشاف ومشايخ العربان، وكبار الفلاحين أيضاً. وليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل اصطلى أهالي القرى والبلاد بنار أعوانه من نهب وسلب. وكانت محصلة كل ذلك أن "شمل الخراب غالب قراهم من النهب والكلف. لدرجة دفعت مؤرخاً مثل عبد الباسط بن

[٨]) السرحة, هي خروج السلطان أو الأمير إلى الأماكن التي يتوافر فيها من المراعي الطبيعية ما يكفي للخيول, التي تمثل عماد الأنشطة الخاصة بالترويح والصيد والفروسية, التي درج السلاطين والأمراء على ممارستها, انظر : عبدالعال الشامى، ١٩٩٤, ص٢٢–٢٣.)

خليل إلى اعتبار هذه السرحة أحد الأسباب التي فتت في عضد السلطنة المملوكية(عبدالباسط بن خليل، ج٤، ص ٩٩).

يضاف إلى ذلك، أن هناك بعض السلاطين، الذين كانوا يلجأون من حين لآخر إلى استقطاع جزء من خراج أرباب الإقطاعات، تحت وطأة حاجتهم الماسة للأموال لتغطية تزايد النفقات الحربية للسلطنة. فعلى سبيل المثال، قام السلطان قايتباي في سنتي ٨٩٣ هـ/١٤٨٨م، و ٨٩٥ هـ/ ١٤٩٠م، بالاستيلاء على خُمس خراج أرباب الإقطاعات، الذين تضرروا كثيراً من ذلك(ابن اياس، ١٩٨٤، ج٣، ص٢٥٣، ٢٦٩).

وفي رجب ٩٠٧ هـ/ يناير– فبراير ١٥٠٢م، تكبد أرباب الإقطاعات بكل من الشرقية والغربية خسائر فادحة، عندما حاول السلطان الغوري الاستيلاء على خراج سنة كاملة من إقطاعاتهم. ولم يكتف السلطان بذلك، بل عاد إلى فرض الأموال على أرباب الإقطاعات بالشرقية في شعبان ٩٠٨هـ/ فبراير ١٥٠٣م. ثم عاد السلطان الغوري في صفر ٩٢٢ هـ/ مارس – إبريل ١٥١٦م، إلى فرض بعض الأموال على قرى الشرقية والغربية. ولم ينقذ هذه القرى من تلك المظلمة الجديدة سوى تذمر الأمراء والأجناد الذين تعرضت إقطاعاتهم للخراب بسببها. وكان من شأن هذه المظالم أن تدفع الفلاحين إلى الفرار من قراهم هرباً منها، مما تسبب في خراب العديد من القرى(عبدالباسط بن خليل، ج٤، ص ٩٩).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن ما اتبعه بعض السلاطين من أمثال قايتباي والغوري، من تنصيب الكشاف ومشايخ العربان مقابل بذل المال، كان معولاً آخر من معاول الهدم في الريف المصري. إذ لم يكن هؤلاء على استعداد لتحمل أعباء المبالغ التي بذلوها من أجل ولاية مناصبهم، بل على العكس، كانوا يأملون في أن تقودهم مثل هذه المناصب إلى الثراء، من خلال استخراج ما سبق لهم بذله من أموال

أضعافاً مضاعفة من أرباب الإقطاعات والفلاحين. ناهيك عن أن الكشاف ومشايخ العربان، كانوا إحدى أدوات السلطة المركزية التي احتفظت لنفسها بحق فرض رسوم، وضرائب إضافية على الفلاحين. كذلك مُنيّ الفلاحون وأرباب الإقطاعات برسوم الشياخة، وقدوم الكشاف، التي كانت تُجبى سنويا، وربما تم جبايتها قبل أوان استحقاقها، في كثير من الأحيان(قانون نامه مصر،١٩٨٦،ص ٣٢،٣٩).

كذلك لم يسلم الفلاحون، الذين استأجروا أراضي بعض الإقطاعات من الابتزاز فقد شاهد القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي ارتفاعاً كبيراً وغير مبرر في قيمة الإيجار وذلك بفعل بطانة السوء التي أدارت الإقطاعات للأمراء، وحاولت التقرب إليهم على حساب الفلاحين برفع قيم الإيجار بشكل مستمر(المقريزي، ٢٠٠٠، ص ٦٥).

وكان من نتيجة شيوع الابتزاز والمغارم المالية بالريف، على هذا النحو، أن ظهر ما يُعرف بالحمايات، التي فرضت على "الضياع والبلاد والقرى". وتحولت هذه الحمايات إلى أحد أهم الأسباب التي أسهمت في الإسراع من وتيرة تدهور الريف. فالكشاف ومشايخ العربان، الذين ابتزوا الفلاحين وأرباب الإقطاعات بحثوا لأنفسهم عمن يشترون ذمته من بطانة السلطان ليحميهم ويحول دون وصول الشكاية فيهم إليه، أو تغير خاطره عليهم وبمرور الوقت اقتدى بهم جماعة من الفلاحين وأرباب الإقطاعات؛ كنتيجة مباشرة لابتزازات الكشاف ومشايخ العربان، فبذلوا بدورهم الأموال لبعض الأمراء وكبار رجال الدولة، وبطانة السلطان من ذوي النفوذ لحمايتهم، وإعفائهم من بعض الكُلف والأعباء المالية، التي نزلت بهم وبإقطاعاتهم. ومع ذلك فقد تحولت هذه الحمايات إلى نكبة وعبء ثقيل على الفلاحين وأرباب الإقطاعات؛ إذ إنها اقتطعت جانباً كبيراً من خراج الأراضي الزراعية(ابن الصيرفي ،٢٠٠٢, ص٤٩٠).

ولنا أن نتصور ما أنزلته هذه الحمايات من خراب بالريف من خلال ما ذكره كل من ابن تغري بردي والأسدي. فقد أرجع الأول "خراب الديار المصرية وقراها" إلى الحمايات، التي ازدادت شيوعاً، منذ عهد السلطان أينال، كما عزى إليها فساد "أحوال الأرياف قبليها وبحريها(ابن تغرى بردى, ١٩٣٢, ج١٦, ص١٦٠) أما الأخير فقد عدها من أهم أسباب "دخول الخلل في الديار المصرية" لكونها كانت نتيجة لفساد الأوضاع، ثم صارت أحد أهم دعائمه في الدولة، لأنها تهدف إلى "أخذ فريق من أموال الناس بغير حق"(الأسدى ،١٩٦٨, ص٩٦, ١٣٥).

ومما لاشك فيه، أن كليهما كان مصيباً فيما ذهب إليه. فقد أدى انتشار الحمايات على نطاق واسع، إلى الحد من قدرة بعض السلاطين على إصلاح أحوال الريف. ففي رجب ٨٦١ هـ/ مايو – يونيو ١٤٥٧م، كان السلطان أينال عاجزاً عن الضرب على أيدي بعض المفسدين من العربان في الريف "بسبب أن كل أمير متمكن يحمي بلاده على الكاشف وأمراء العرب. ومن ثمَّ إذا خرجت تجريدة لتعقب مثل هؤلاء المفسدين، كانوا يلجأون إلى أحد البلاد المحمية؛ فلا يجرؤ أحد على تعقبهم.

فقد كان الحماة، في أغلب الأحيان، من أصحاب النفوذ في السلطنة. فعلى سبيل المثال، كان الأمير أحمد – قبل أن يعتلي السلطنة بعد والده السلطان أينال – من بين هؤلاء الحماة، وقد اشتملت حمایاته على بلاد ومراكب بساحل النيل وغيرها "فقاست الناس من حمایاته أهوالاً"، على حد قول ابن تغري بردي(ابن تغرى بردى،١٩٣٢، ج١٦، ص٢٢٥).

ومما زاد الطين بِلة، أن استحكام الأزمة المالية، وفساد القائمين على الإدارة المالية، دفع السلطنة، في بعض الأحيان، إلى جباية هذه الحمايات، وغيرها من الضرائب الأخرى قبل ميعاد استحقاقها. ففي ربيع الأول ٩١٨هـ/ مايو – يونيو

١٥١٢م، كان إستادار السلطان، هو العقل المحرك لإلزام الفلاحين وأرباب الإقطاعات بكل من الشرقية والغربية، بدفع الحمايات والشياخة وقدوم الكشاف معجلاً عن هذا العام، على الرغم من أن موسم الزراعة لم يكن قد بدأ. وعندما عجز الفلاحون عن السداد، لم يعدم الكشاف الوسائل من ضرب وحبس لاستخراج هذه الأموال "فخرب غالب البلاد، ورحلت عنها الفلاحون"(ابن إياس ،١٩٨٤، ج4, ص262)

ومع أن الحماية، كانت قد فرضت أصلاً لتوفير مظلة تقي بعض أرباب الإقطاعات والفلاحين من الأعباء المالية والكلف المستجدة، فإن هناك بعض الدلائل، التي تشير إلى أنها قد فقدت مضمونها، التي نشأت من أجله، وأصبحت مجرد عبء مالي التزم به أرباب الإقطاعات والفلاحون دون أي مردود. إيجابي له. ففي بعض الأحيان، كانت شوكة الكاشف تقوى على الحامي؛ وبالتالي يتعرض أرباب الإقطاعات والفلاحين لمزيد من المظالم والأعباء المالية. وإذا توجهوا بشكواهم إلى الحامي تقاعس عنهم ولا يسمع لهم، بل تتضاعف عليهم الكلف "ولا يقدرون على الخلاص من الحماية، ناهيك عن أن ابن الصيرفي، قد ذكر في حوادث سنة ٨٧٧هـ/ ١٤٧٢-١٤٧٣م، عن أجناد الحلقة أن "كل واحد منهم أو غالبهم إقطاعه لا يصل إليه منه شئ بواسطة الحماية والجرافة والحفير"(ابن الصيرفى ،٢٠٠٢، ص٤٩٠) وإذا ما قارنا هذا النص بما ذكره خليل بن شاهين في كتابه "كشف الممالك" من أن الحماية كانت أحد أهم أسباب تدهور الجسور؛ لكونها قد حالت دون تقديم البلاد المحمية لرسوم الجرافة والحفير(عبدالعال الشامى،١٩٨٨, ص٣٢٥)، فإننا سنخرج بالنتيجة السابقة، وهي أن الحمايات، لم تعد تقي أصحابها من بعض الأعباء المالية، التي وقعت على كاهلهم.

جدير بالذكر أن المغالاة في رسوم الجرافة والحفير، كان عبئاً آخر ناء به كاهل أرباب الإقطاعات والفلاحين. فقد أشار "قانون نامه مصر"، الذي صدر في

مطلع العصر العثماني، إلى جباية رسوم اعتيادية لإصلاح الجسور وعمل الجرافة زمن السلطان قايتباي، لكنه أشار أيضاً إلى إمكانية فرض رسوم إضافية على الفلاحين وأرباب الإقطاعات لتعويض العجز، في حالة قصور الأموال المتحصلة، من رسوم الجرافة والحفير، عن الوفاء بنفقات إصلاح الجسور(قانون نامه مصر،١٩٨٦، ص ٣٣) ومن ثمَّ فإن الباب كان مفتوحاً، فيما يبدو، أمام هؤلاء الذين تولوا كشف الجسور بالأقاليم؛ لفرض رسوم إضافية، ربما ذهبت كلها أو جزء منها على الأقل لمنفعتهم الشخصية.

وإذا كان العبء الأكبر في تحمل مثل هذه المظالم المالية، قد وقع على كاهل كل من الفلاحين وصغار المُقطَّعين، فقد كان على الفلاحين وحدهم تحمل مزيد من الأعباء المالة الأخرى، من قبيل رسوم مسح الأراضي الزراعية؛ لتحديد مساحة المزروع منها. ورسوم قدومية العمال والمباشرين، ومن برفقتهم من كبار موظفي دواوين الأمراء الذين باشروا إدارة الإقطاعات، وهي الرسوم التي زادت عن الحد أواخر عصر المماليك الجراكسة. وزاد الطين بلة أن العمال والمباشرين، الذين اضطلعوا بتقدير الخراج صاروا مسئولين بشكل رئيسي أمام أرباب الإقطاعات، وليس السلطة المركزية، مما فتح الباب على مصراعيه إلى المغالاة في تقدير الخراج وتحصيله، إما لإرضاء سادتهم أو لابتزاز الفلاحين(Frantz-Murphy,pp. 73-85.).

يضاف إلى كل ذلك، ما كان يتعرض له الفلاحون من احتيال عند أداء الخراج. على يد صيارفة أرباب الإقطاعات ومباشريهم، الذين استغلوا فساد النقد في الاحتيال على الفلاحين لاستقطاع جزء من أموالهم، من خلال التلاعب بأوزان النقود، أو ادعاء أن بعضها مزيف. كما احتال بعض الكشاف ومباشري أرباب الإقطاعات

على الفلاحين، عن طريق تحصيل المبالغ المقررة على الفلاح، ثم إنكار تحصيلها، والعودة لمطالبته بسدادها مرة أخرى(قانون نامة مصر, ١٩٨٦،ص٤٥-٤٦).

رابعًا: مخاطر العربان على النشاط الزراعي.

لقد نُكبَ الريف وأهله بابتزازات العربان وفتنهم التي باتت تشكل إحدى أهم المشكلات المزمنة، التي واجهت السلطة المركزية في القاهرة، وأسهمت في الإسراع من وتيرة تدهور النشاط الزراعي بأسره، لما أسفرت عنه من خراب بعض القرى، وانكماش الرقعة الزراعية ببعضها الآخر؛ حيث كانت المناطق الريفية وهوامشها الصحراوية، هي المجال الطبيعي لحركة قبائل العربان على اختلافها.

وقلل بعض الباحثين من حجم الأثر السلبي، الذي خلفته فتن العربان على النشاط الزراعي؛ بحجة أن العربان كانوا على مسرح الحوادث قبل ظهور الوهن على القطاع الزراعي. لكن فات هؤلاء أن باتزازات العربان في المناطق الريفية وفتنهم، كانت في تزايد مستمر، خاصة في الشطر الأخير من عصر سلاطين المماليك الجراكسة، نظراً لما عانت منه سلطنة المماليك من ضعف السلطة المركزية، واستحكام أزمتها المالية، والمخاطر الخارجية، التي حاقت بها. وقد انعكس هذا بدوره على تزايد ضغط العربان في المناطق الريفية بصفة عامة، وهو أمر قد سلم به بعض مؤرخي هذه الفترة(عبدالباسط بن خليل ، ج٢, ورقة ١١٨, ج٣, ورقة ١١٣ ابن تغرى ،١٩٣٢، ج١٦ , ص٢٣١-٢٣٢؛ ١٩٣٠, ج٣, ص٦٣١). ففي بعض الأحيان، أعاق العربان زراعة الأراضي المُعدة لذلك، على نحو ما حدث على سبيل المثال، في ذي القعدة ٨٦٤ هـ/ أغسطس – سبتمبر ١٤٦٠م، عندما تسببوا في إعاقة "أهل الصعيد عن الزراعة". وتكرر الأمر في البحيرة، في محرم ٨٧٣ هـ/ يوليو – أغسطس ١٤٦٨م، مما تطلب سفر أحد الأمراء إليها، في شهر ربيع الأول/ سبتمبر – أكتوبر من نفس العام؛

لحماية فلاحيها من تسلط العربان، حتى يتمكنوا من زراعة الأرض التي تم ريها(ابن تغرى بردى ،١٩٣٠, ج٣, ص٦٨٣ : ابن الصيرفى ،٢٠٠٢ ص٢٤).

كما شكل العربان خطراً كبيراً على المرافق الحيوية بالنسبة للزراعة، سيما الجسور. فقد شاهدت سنوات مثل، ٨٧٤ هـ/١٤٦٩م، و ٩١٢هـ/١٥٠٦م، و ٩١٩هـ/١٥١٣م، قيام بعض جماعات العربان بقطع عدد من الجسور، خاصة بالشرقية أثناء فترات الفيضان، مما كان يتسبب في هبوط النيل سريعاً؛ نتيجة لإهدار المياه في غير مستحقها. ناهيك عما تعرضت له الزراعة من أضرار بالغة، بسبب قيام العربان بنهب دواب الفلاحين وماشيتهم، والتي كانت بمثابة العمود الفقري لزراعة الأرض. ففي شعبان ٩٠٤هـ/مارس – إبريل ١٤٩٩م، قامت عربان هوارة بذبح ماشية الفلاحين ودوابهم بالصعيد رداً على القبض على أحد أمرائهم(ابن الحمصى،١٩٩٩, م٢, ص٧٢) وفي شعبان ٩٢٢هـ/ سبتمبر ١٥١٦م، قام بعض عربان الشرقية بنهب حيوانات الفلاحين، علاوة على ما يقرب من ٤٠٠ رأس من الأغنام للسلطان الغوري، كما قاموا بنهب حيوانات الفلاحين بضواحي الشرقية بحيث "لم يبقوا لهم مواشي ولا بقراً ولا غنماً"(ابن إياس، ١٩٨٤, ج٥, ص٧٩, ٨١–٨٢).

وكيفما كان الأمر، فإن الأقاليم التي شاهدت استقراراً كثيفاً لبعض قبائل العربان، مثل الشرقية والبحيرة، كانت قراها من أكثر القرى التي منيت بشرورهم. وإن لم يعن ذلك أن قرى بعض أقاليم الوجه البحري الأخرى، مثل قرى الغربية والمنوفية لم تتضرر منهم. فقد ذكر ابن تغري بردي في سنة ٨٧٢هـ هـ/ ١٤٦٧م. أن الغربية والمنوفية "وهما من أعمر بلاد مصر قد خرب أكثر قراها" بفعل تسلط العربان(ابن تغرى بردى ،١٩٣٠،ج٣, ص٦٥٤) ولم يختلف الحال بالنسبة لكثير من قرى الصعيد

أيضاً(عبدالباسط بن خليل، ج٣, ورقة ١١٨-١١٩ ، ابن إياس ،١٩٨٤، ج٤, ص١١٠, ٢٥٦.).

وكانت محصلة ذلك أن استفحل خطر العربان على النشاط الزراعي بأسره، وآل أمر العديد من قرى الوجهين البحري والقبلي إلى الخراب. فعلى سبيل المثال، أصبح الريف مرتعاً للعربان في سنة ٨٧٢ هـ/ ١٤٦٧م، وطال هذا الأمر بأرياف مصر حتى خرب أكثر قراها" على حد قول ابن تغري بردي(ابن تغرى بردى ،١٩٣٠، ج٣, ص٦٥٣)

بل لقد ذهب العربان إلى أبعد من ذلك، عندما امتنعوا، في بعض الأحيان، عن أداء الخراج المستحق عليهم – عما تحت أيديهم من أراض – للسلاطين وأرباب الإقطاعات، على نحو ما حدث بالصعيد، في سنة ٨٧٤ هـ/ ١٤٦٩م. كما هددوا بألا يمكنوا "أحداً من أرباب الدولة أن يأخذ خراجاً من بلاد الغربية" في سنة ٩٠٤هـ/١٤٩٨م(ابن إياس ،١٩٨٤، ج٣, ص٣٩٨).

خامسًا: تدهور الإنتاج الزراعي.

لقد اتحدت العوامل السابقة لتجعل من الريف بيئة طاردة لسكانه وفلاحيه، خاصة أن الفلاح لم يكن مالكاً للأرض التي يزرعها، وإنما كان مجرد مستفيد بجزء من إنتاج الأرض، أو مستأجراً لها. ومن ثم برزت ظاهرة هروب الفلاحين من القرى والنزوح إلى الحواضر والمدن الكبرى والانضمام إلى جمهور العاطلين، أو العمل ببعض الحرف الوضيعة، التي لا تحتاج إلى مهارات حرفية كالفعلاء(ابن إياس ،١٩٨٤، ج٤, ص١٠٧-١٠٨).

لقد أشار الأسدي في خمسينيات القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، إلى استشراء ظاهرة هروب الفلاحين، الذين اصطلوا بنار المظالم، وألوان

الابتزازات المالية، التي تعرضوا لها على أيدي أرباب الدولة والعربان؛ فأقلع كثير منهم عن العمل بحرفة الزراعة، وهربوا من قراهم إلى المدن(الأسدى ،١٩٦٨، ص٩٣-٩٤).

ويبدو أن ظاهرة هروب الفلاحين، كانت في تصاعد مستمر؛ بفعل الأحوال المتردية في الريف. ففي سنة ٩١٢هـ/ ١٥٠٧م، كان هناك الكثير من الفلاحين، الذين هربوا من الإقطاعات؛ لدرجة أن السلطان الغوري، أمر أرباب الإقطاعات، الذين خربت أراضيهم بتعميرها، والعناية بجسورها، وإعادة فلاحيها الهاربين، بيد أن مثل هذه الأوامر، لم تكن تلقى استجابة حقيقية من قبل الفلاحين، الذين واصلوا هروبهم من الأراضي الزراعية وهجروا الإقطاعات. ولا أدل على ذلك من أنه، في ذى الحجة ٩٢٠هـ/ يناير ١٥١٥م، أرجع ابن إياس خراب العديد من الإقطاعات إلى "هجاج فلاحي المقطعين عن البلاد (ابن إياس ،١٩٨٤، ج٤, ص104،427) ومما يؤكد ذلك، ما نص عليه "قانون نامه مصر" الذي صدر في سنة ٩٣١هـ/ ١٥٢٥م، من غض الطرف عن هؤلاء الفلاحين، الذين تسحبوا من القرى قبل دخول العثمانيين مصر، وتركهم بالمناطق، التي استوطنوها دون إكراههم على العودة إلى قراهم، التي كانوا بها قبل الفتح العثماني(قانون نامة مصر,١٩٨٦، ص٧١-٧٢).

وكانت محصلة ذلك، تراجع قوة العمل في القطاع الزراعي بالريف، نتيجة لاستنزاف الأيدي العاملة من خلال ظاهرتي الهروب، والأوبئة التي حصدت بدورها العديد من أرواح الفلاحين. وكان الفشل في الاحتفاظ بقوة عمل منتجة وفاعلة في النشاط الزراعي، أحد أهم الأسباب التي أدت في نهاية المطاف، إلى تدهور الزراعة وتراجع الإنتاج الزراعي.

كذلك فقد كان تدهور نظام الري، وما نتج عنه من خراب العديد من الحياض الزراعية، قد أفرز مساحات كبيرة من الأراضي القاحلة، التي لم تعد مناسبة لزراعة

الغلال، والتي كان يطلق عليها الأراضي الخرس؛ نظراً لما استحكم فيها من موانع قبول الزراع من انتشار الحشائش والأعشاب. ومن ثمَّ أدى ذلك إلى انتشار المراعي، كما هو الحال في صعيد مصر(النويرى ،٢٠٠٤،ج٣, ص٢٤٧-٢٤٨؛ حلمى محمد سالم ، ص٤٣)

وكان من نتيجة ذلك أن تراجع الإنتاج الزراعي. ويُعد كتاب "التحفة السنية" لابن الجيعان اهم المصادر، التي أبرزت الخطوط العريضة لهذا التراجع زمن سلاطين المماليك الجراكسة، من خلال رصده للمتغيرات، التي طرأت على عبرة القرى والبلاد بالديار المصرية، منذ عهد السلطان الأشرف شعبان، وتحديداً منذ شهر شوال سنة ٧٧٧هـ/ مارس ١٣٧٦م، حتى السنوات الأولى من عهد السلطان قايتباي(ابن جيعان ،١٩٧٤، ص٢-٣).

يضاف إلى ذلك، أن كتاب "التحفة السنية" يحتوي على إحصاء بأعداد القرى والبلاد المصرية. وباستثناء ابن الجيعان، فإن الإحصاء الآخر الذي وصلنا – وإن كان بشكل مُجمل – عن أعداد القرى المصرية أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة، يرجع إلى ابن تغري بردي، الذي أورد في حوادث شهر جمادى الأولى سنة ٨٦٤ هـ/ فبراير – مارس ١٤٦٠م، أن إجمالي عدد الكور[٩] المصرية، قد بلغ ٣٢٦٥ كورة(ابن تغرى بردى ،١٩٣٠ ج٢, ص٣٣٣) وبغض النظر عن الالتباس الواضح في التمييز بين مصطلحى كورة وقرية لدى ابن تغري بردي، فإنه لا يمكن أن يعول على هذا الإحصاء المُجمل، لعدة أسباب منها: أن ابن تغري بردي نفسه قد ذكر في حوادث

[٩] (الكورة, تعنى الإقليم, وهي لفظة يونانية, لم تعني سوى الأقاليم المعروفة في العصر البيزنطي باسم Pagarchia. وكان على رأس كل منها, صاحب الكورة, الذي يتبعه العديد من القرى. ويفهم مما ذكره المقريزي بهذا الشأن, أن الكورة, هو مصطلح إداري, يعني الإقليم الذي يتبعه إدارياً مجموعة من القرى, عن ذلك انظر: المقريزي،١٢٧٠هـ, ج١, ص٧١

شهري رجب وشعبان من سنة ٨٣٧ هـ/ فبراير – إبريل ١٤٣٤م، أن كُتَّاب ديوان الجيش قد قاموا بإحصاء القرى المصرية فوجدوها ٢١٧٠ قرية(ابن تغرى بردى ،١٩٣٢، ج١٦، ص٤١)وهو ما يعني – إذا سلمنا بصحته – أن أعداد القرى المصرية العامرة، كان في تزايد، بيد أن ذلك يتناقض مع الشواهد والأدلة الدامغة، التي تشير إلى تردي النشاط الزراعي، وليس أدل على ذلك، من أن الأسدي قد أشار في خمسينيات القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، إلى أن كور مصر، كانت في الأصل ١٠٣ كورة، لكنها تقلصت في زمنه إلى ٨٤ كورة(الأسدى ،١٩٦٨،ص١٤٢-١٤٣). ووفقاً للأسدي تكون كور مصر، قد تراجعت بمقدار ١٩ كورة، أي بنسبة ١٨.٤٥٪ من إجمالي كور مصر.

كذلك فمن خلال إحصاء ابن الجيعان لقرى الديار المصرية نتبين أن عددها، قد بلغ حوالي ٢٢٩٢قرية. كان من بينها حوالي ٤٨ قرية، قد تعرضت للخراب التام، أو كانت على شفا الخراب، ولا تدر سوى عبرة متدنية للغاية. ومن ثم يصبح إجمالي القرى العامرة، التي أوردها ابن الجيعان حوالي ٢٢٤٤قرية، وهو ما لا يتفق والإحصاء المُجمل، الذي أورده ابن تغري بردي في سنتيّ ٨٣٧ هـ/ ١٤٣٤م، و ٨٦٤ هـ/ ١٤٦٠م.

والواقع أن إحصاء ابن الجيعان لقرى مصر يكشف لنا عن نتيجة في غاية الأهمية، ألا وهي أن عدد القرى المصرية التي تعرضت للخراب، أو أوشكت عليه لم يكن كبيراً في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي إذ بلغ حوالي ٢.٠٩٪ من إجمالي أعداد القرى المصرية، ويجب ألا يحملنا ذلك على الاعتقاد بأن حجم التدهور في القطاع الزراعي كان محدوداً. بل على العكس من ذلك، يمكننا أن نستنتج من خلال الإحصاء، الذي قدمه ابن الجيعان، مدى التدهور، الذي شاهدته الزراعة

آنذاك من خلال إحصاء أعداد القرى، التي تراجعت عبرتها، أو بمعنى آخر تراجع إنتاجها الزراعي، والتي بلغت حوالي ٥٣٠قرية، أي بنسبة ٢٣.٦٢٪ من إجمالي القرى العامرة في مصر. وهو ما يعبر عن حقيقة مفادها، أن هناك عدداً كبيراً من القرى المصرية، قد تراجع إنتاجها الزراعي دون أن تتحول إلى قرى خراب بشكل كامل. ومع ذلك فالقرى التي تعرضت للخراب، وكذلك تلك التي تراجع إنتاجها الزراعي تشير إل أن مساحة الأراضي الزراعية في مصر، كانت في تناقص مستمر بفعل العوامل السابق ذكرها(المقريزي،٢٠٠٠، ص ٦٦، عماد أبوغازي، ٢٠٠٠، ص٦٥).

على أن المحك الرئيسي في معرفة تدهور الإنتاج الزراعي من خلال كتاب "التحفة السنية" يكمن في معرفة العبرة، التي كانت تقدر على أساس متوسط ما يدره الإقطاع من عائد سنوي، من خلال حساب أعلى عائد للإقطاع في أنجب سنة، وأدناه في أسوأ سنة والقسمة على اثنين.

ومما تقدم، نجد أن الظاهرة، التي غابت على معظم أقاليم الديار المصرية كانت تدهور العبرة، ومن ثم تراجع الإنتاج الزراعي بشكل عام. فمن واقع إحصاء ابن الجيعان، نجد أن عبرة الديار المصرية، قد بلغت حوالي ٩٥٢٠١١٤.٠٨ ديناراً لكنها تراجعت إلى حوالي ٨١٨٣٩٦١.٦٦ ديناراً، أي بعجز قدره حوالي ١٣٣٦١٥٢.٤٢ ديناراً، ومن ثَمَّ بلغت نسبة تراجع العبرة في عموم الديار المصرية إلى حوالي ١٤.٠٤٪.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العجز في عبرة القرى المصرية، والتي بلغت حوالي ١٤.٠٤، هي نسبة تقريبية، وذلك لأن ابن الجيعان أغفل ذكر عبرة ٢٩١ قرية، موزعة بين الوجهين البحري والقبلي، بواقع ١٥٣ قرية للأول، و١٣٨ قرية للثاني(ابن الجيعان،١٩٧٤، ص٢، ٣).

وإذا كان تدهور الإنتاج الزراعي سمة واضحة في كتاب "التحفة السنية"، فإن هناك العديد من القرائن، التي تؤكد ذلك، ومن بينها الشكوى المتكررة، التي ضج بها أرباب الإقطاعات من آن لآخر، نتيجة لخراب الإقطاعات، وتراجع عائداتها، على نحو ما حدث في سنوات ٨٧٣ هـ/ ١٤٦٨م و ٨٧٧ هـ/ ١٤٧٢- ١٤٧٣م. و ٨٧٩ هـ/ ١٤٧٤م(ابن تغري بردي،١٩٣٠،ج٣،ص٦٨٤)، و ٩٠٨ هـ/ ١٥٠٣م، و ٩١٢ هـ/١٥٠٧م، و ٩١٨ هـ/ ١٥١٢م، و ٩١٩هـ / ١٥١٣م(ابن إياس ، ج٤، ص٤٩, ١٠٤, ٢٦٢, ٣١٩) أضعف إلى ذلك، أن الدولة لم تعد تهتم بإعادة مسح الأراضي الزراعية على نطاق واسع لإجراء التعديلات اللازمة على خراج الأراضي وعبرة الإقطاعات، وهو ما كان يحدث في فترات سابقة كل ثلاثين عاماً(المقريزى ،١٢٧٠هـ، ج١، ص٨١) وبدلاً من ذلك اكتفت بمسح بعض الأراضي، على نحو ما حدث بالصعيد، في سنتي ٨٦٩ هـ/ ١٤٦٤م، و ٩٠٣ هـ/ ١٤٩٨م(ابن تغرى بردى ،١٩٣٠, ج٣، ص٤٨٨. ابن الحمصى ،١٩٩٩، ج٢، ص٤٩).

ويبدو أن سلطنة المماليك، قد أهملت روك البلاد عمداً لئلا تضطر إلى تخفيض عبرة الإقطاعات على نطاق واسع، خاصة مع تزايد التدهور، الذي حل بالقطاع الزراعي. وبالتالي فقد ظلت العديد من القيم الاسمية لعبرة الإقطاعات أعلى من قيمة عائداتها الحقيقية.

وكان انخفاض إنتاج الحاصلات الزراعية، قد أصبح إحدى السمات البارزة في مصر في الفترة التي سبقت الفتح العثماني، وهو ما يعبر عن تدهور الإنتاج الزراعي برمته. فقد أشار ابن إياس إلى مدى تراجع خراج مصر، عند نهاية عصر سلاطين المماليك الجراكسة، والذي نتج بدوره من انكماش الرقعة الزراعية بشكل كبير. فتقلص الخراج، الذي كان يعادل ٩.٤٢٨.٢٨٩ ديناراً في سنة ٧١٥هـ/١٣١٥م، إلى

١.٣٠٠.٠٠٠ دينار، عشية الفتح العثماني لمصر(ابن إياس ،١٩٨٤، ج٥، ص٤٠٩؛ عمر طوسون ،١٩٣١، ص٢٦٩-٢٧٠.)، وهو أمر يعكس مدى التراجع، الذي أصاب خراج مصر من جراء تدهور النشاط الزراعي.

الخاتمة

هكذا عانت الزراعة في مصر من تدهور كبير أواخر عصر سلاطين المماليك الجراكسة؛ بفعل مجموعة من العوامل، التي يأتي على رأسها انهيار نظام الإقطاع الحربي، وتدهور نظام الري، الذي أثر بالسلب على الاستفادة من مياه فيضان النيل، وانتشار المظالم المالية والحمايات التي ناء بها كاهل الفلاحين وبعض أرباب الإقطاعات. وزاد الطين بِلة ثورات العربان التي أضرت بالنشاط الزراعي. وكذلك سلسلة الأوبئة والطواعين التي حصدت الكثير من أرواح الفلاحين. وفي ظل هذا التدهور الذي شاهده النشاط الزراعي، فقد انصب اهتمام الدولة وأرباب الإقطاعات على ما يدره الإقطاع من موارد دون النظر إلى تحسين أحوال الأراضي الزراعية، والعناية بالمرافق الأساسية من جسور وسدود وقنوات وكانت النتيجة الحتمية لذلك تراجعاً كبيراً في موارد السلطنة وأرباب الإقطاعات من القطاع الزراعي، مما أسهم في تفاقم الأزمة المالية، وهو الأمر الذي ألقى بظلال قاتمة على كافة قطاعات الاقتصاد الأخرى.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

١- **ابن الجيعان**، التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، طبعة القاهرة، ١٩٧٤.

٢- **ابن الحمصى**، حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران, ٣ أجزاء، تحقيق عمر عبدالسلام، بيروت، ١٩٩٩.

٣- **ابن الصيرفي**، إنباء الهصر بأبناء العصر، تحقيق حسن حبشي، القاهرة،٢٠٠٢.

٤- **ابن اياس**، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ٥ أجزاء، تحقيق محمد مصطفي، القاهرة،١٩٨٢- ١٩٨٤.

٥- **ابن تغري بردي**، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جـ٢، تحقيق محمد مصطفى زيادة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٢.

٦- _____، منتخبات من حوادث الدهر في مدى الأيام والشهور، ٣ أجزاء، نشره وليم بوبر، كاليفورنيا،١٩٣٠: ١٩٣٢.

٧- **ابن مماتي**، قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٤٣.

٨- **الأسدى**، التيسير والاعتباروالتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، تحقيق عبدالقادر أحمد طليمات ، القاهرة، ١٩٦٨.

٩- **البقاعي**، حوادث سنة ٨٥٥إلي سنة ٨٦٥هـ، ثلاثة أقسام، دراسة وتحقيق محمد سالم بن شديد، القاهرة، ١٩٩٣.

١٠- **البغدادي**، كتاب الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر, مطبعة وادي النيل، القاهرة، ١٢٨٦هـ

١١- **السخاوي**، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١٢ جزء، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٤هـ

١٢- **القلقشندى**، صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، جـ ٣، دار الكتب المصرية ، القاهرة، ١٩٦٣.

١٣- **المسعودى**، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ٤ أجزاء، تحقيق محمد محي الدين، ط٤، القاهرة، ١٩٦٤.

١٤- **المقدسي**، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن، ١٩٦٧.

١٥- **المقريزي**، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار، جزآن ، نسخة مصورة عن طبعة بولاق، ١٢٧٠هـ.

١٦- _____، السلوك لمعرفة دول الملوك، الاجزاء ١-٢ ، تحقيق محمد مصطفي زيادة، الأجزاء ٣-٤ تحقيق سعيد عاشور، القاهرة، ١٩٣٩- ١٩٧٦.

١٧- _____، إغاثة الامة بكشف الغمة، تحقيق جمال الدين الشيال، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٨- **النويري**، نهاية الأرب في فنون الآدب،ج٨، تحقيق مفيد قميحة وآخرون، دار الكتب العلمية،٢٠٠٤.

١٩- **خليل بن شاهين الظاهري**، زبدة كشف المماليك وبيان الطرق والمسالك, نشر بولس راويس, المطبعة الجمهورية, باريس, ١٩٨٨.

٢٠- **عبدالباسط بن خليل**،الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم،مخطوط مصور من أربعة أجزاء بدار الكتب المصرية، رقم ٢٤٠٣. ج٤،

٢١- **قانون نامه مصر**، ترجمة أحمد فؤاد متولي، القاهرة، ١٩٨٦.

ثانيًا: مراجع باللغة العربية:

١- **ابراهيم على طرخان**، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، القاهرة، ١٩٦٠.

٢- _____، النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطي، القاهرة،١٩٦٨.

٣- **جابر سلامة المصرى**، الزراعة فى مصر فى عهد الأيوبيين والمماليك، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٤.

٤- **حسنين ربيع**، النظم المالية في مصر زمن المماليك، القاهرة، ١٩٩٤.

٥- **حلمى محمد سالم**، اقتصاد مصر الداخلي وأنظمته في العهد المماليكي, الاسكندرية،د/ت.

٦- **رشدي سعيد**، نهر النيل واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، ٤ أجزاء، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣.

٧- **عبدالعال الشامي**، نظم الري والزراعة في مصر في الكتابات العربية،الكويت، ١٩٨٨.

٨- _____، السرحات السلطانية، الكويت، ١٩٩٤.

٩- **عماد أبوغازي**، تطور الحياة الزراعية في مصر زمن المماليك الجراكسة، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٠- **عمر طوسون،** كتاب مالية مصر من عصر الفراعنة إلى الأن، الاسكندرية، ١٩٣١.

١١- **محمد حمدى المناوى،** نهر النيل في المكتبة العربية, القاهرة، ١٩٦٦.

١٢- **محمد دهمان،** معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دمشق١٩٩٠ .

١٣- **محمد رمزي،** القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى ١٩٤٥, القسم الأول, البلاد المندرسة, دار الكتب المصرية, القاهرة ١٩٥٣، ص ١٨٤.

١٤- **محمد محمد امين،** الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (٦٨٤-٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م).

ثالثًا: مراجع باللغة الغير عربية:

1-Ayalon, "Studies on the Structure of the Mamluk Army-ll. "BSOAS, vols. XV- XVI (1953-1954).

2- **Borsch**, "Nile Floods and the Irrigation System in Fifteenth – Century Egypt. M S R, vol. IV (2000).

3- **Frantz-Murphy**, The Agrarian Administration of Egypt from the Arabs to the Ottomans, Suppement aux Annales Islamologiques, Cahier No9, leCaire,1986.

The impact of human factors on the deterioration of Egyptian agriculture at the end of the era of the Circassian Mamluk sultans (857-923 AH) (1453-1517 AD) A study in historical geography

Dr. Eman Eed Abd Elhamed Abd Elhay
Geography department
Faculty of women, Ain Shams University

Abstract:

Agriculture was and still is at the forefront of the economic activity of Egypt throughout history, and agricultural activity in Egypt at the end of the era of the Circassian Mamluk sultans witnessed many successive changes that cast a shadow over all economic conditions.

The study seeks to monitor the human changes affecting the agricultural activity at the end of the era of the Circassian Mamluk sultans, including the collapse of the war feudal system, the deterioration of the irrigation system, financial grievances, the dangers of Arabs on agricultural activity, and fifthly, the deterioration of agricultural production.

Thus, agriculture in Egypt suffered from a major deterioration due to the previous set of factors.

Keywords: Agriculture , Circassian , financial grievances